العرب
الإثنين 2020/06/01
السنة 43 العدد 11718

مساع إخوانية لتوسيع دائرة الصراع بجر المقاومة اليمنية للمواجهة

عدن – كشفت مصادر سياسية يمنية عن محاولات يقوم بها تنظيم الإخوان في اليمن لتوسيع دائرة صراعه ضد المجلس الانتقالي الجنوبي من خلال حملة إعلامية منظمة تروّج لمشاركة المقاومة المشتركة بالساحل الغربي في المواجهات التي تشهدها محافظة أبين شرقي عدن بين قوات الحكومة اليمنية المدعومة من الإخوان والقوات التابعة للمجلس الانتقالي.

وقالت المصادر إن إعلام الإخوان يهدف إلى تبرير فشله في حسم معركة أبين والتقدم نحو عدن، عبر الحديث عن مشاركة قوات المقاومة المشتركة التي تضم ثلاثة فصائل رئيسية، هي المقاومة الوطنية وقوات العمالقة والمقاومة التهامية، إضافة إلى خلق مبررات لجر هذه القوات إلى مماحكات سياسية وإعلامية تمهد لاستهدافها عسكريا.

وفي رد على الأخبار التي تسرّبها وسائل إعلامية تابعة لإخوان اليمن حول انخراط المقاومة المشتركة في مواجهات أبين، نفت قيادة القوات اليمنية المشتركة في الساحل الغربي في بيان لها، السبت، مشاركتها في الأحداث التي تجري بالمحافظات الجنوبية.

مشروع قطري تركي للمزيد من إرباك المشهد اليمني وإضعاف جبهة المقاومة وضرب القوى والتيارات المناوئة للإخوان

ووصف البيان التسريبات التي تتهم المقاومة المشتركة بالمشاركة في تلك المواجهات بأنها "كذب وبهتان"، داعيا جميع المكونات اليمنية إلى "استشعار مسؤولياتها في هذه المرحلة الخطيرة"، وتنفيذ اتفاق الرياض "كحل مُرض للجميع، وبما يفوّت الفرصة على أعداء الشعب الذين يحاولون العبث بأمن واستقرار المنطقة".

وأكد بيان المقاومة على ضرورة توحد كل القوى في مواجهة الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران "باعتبارها العدو الأوحد لليمنيين والأمة العربية".

وثمّن البيان الجهود الكبيرة التي يبذلها التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة للتطبيق العملي لاتفاق الرياض.

واعتبرت مصادر "العرب" محاولات الزج بالمقاومة المشتركة في دوامة الصراعات التي يختلقها تيار قطر داخل الحكومة اليمنية، جزءا من سياسة خلط الأوراق وإرباك المشهد اليمني وإضعاف كل القوى والتيارات المناوئة للمشروعين الإيراني والتركي في اليمن.

وكانت "العرب" قد نقلت عن مصادر يمنية في وقت سابق تحذيرها من مساعي الإخوان لنقل التوترات إلى الجبهات المتماسكة في مواجهة الحوثي والرافضة للتدخل التركي والقطري في اليمن، وهو الأمر الذي تمثل في مواجهات أبين التي استهدفت المجلس الانتقالي الجنوبي في أعقاب سيطرة الحوثيين على مناطق شاسعة في شمال اليمن في الجوف ونهم.

كما كشفت المصادر عن تصاعد نشاط إعلامي وعسكري تموّله الدوحة لاستهداف المقاومة الوطنية بقيادة العميد طارق صالح الذي أكد رفضه الانخراط في أي معركة سوى معركة تحرير اليمن من الميليشيات الحوثية.

وشهدت الآونة الأخيرة تصعيدا لافتا للحملة الإعلامية الموجهة ضد تلك القوات في سياق مخطط لتفكيكها وإضعافها بوصفها إحدى القوى الصاعدة المشاركة في التصدّي للأطماع الإيرانية والتركية في اليمن على حد سواء.

ولفتت مصادر مطلعة إلى أن المعسكرات التي تمولها قطر في محافظة تعز بقيادة الإخواني حمود المخلافي، والبيانات السياسية والإعلامية التي تعمل على شيطنة قوات المقاومة المشتركة تندرج في إطار مخطط لاستهداف تلك القوات عسكريا وجرها لمواجهات داخلية بالتنسيق بين أدوات الدوحة في حزب الإصلاح والحوثيين.

وأكدت المصادر المواكبة للأوضاع في الساحل الغربي ومحافظة الحديدة إحباط قوات المقاومة المشتركة في الساحل الغربي للعديد من التحركات التي كانت تستهدف استقطاب قيادات اجتماعية وعسكرية لتوجيهها نحو فتح صراعات جانبية مع تلك القوات، إضافة إلى الإيعاز لضباط في بعض فصائل المقاومة للاحتكاك بفصائل أخرى بهدف خلق فتنة داخلية.

وكان حزب الإصلاح قد دشن حملته ضد قوات المقاومة المشتركة من خلال بيان منسوب لما يسمى "التحالف الوطني للأحزاب والقوى السياسية" في تعز، قبل أن تتنصل أحزاب رئيسية عن حشر اسمها في هذا البيان الذي هدف إلى رفع مستوى الاستهداف السياسي لقوات المقاومة المشتركة وشرعنة هذا الاستهداف عبر إطارات وهمية خاضعة لسيطرة الإخوان واستكمالا لحملة إعلامية أطلقها النائب اليمني المحسوب على الدوحة علي المعمري من مقر إقامته في مدينة إسطنبول التركية.

وأشارت مصادر سياسية يمنية إلى أنّ توقيت استهداف قوات المقاومة المشتركة التي تخوض معركة مستمرة ضد الحوثيين في الحديدة، بعد تصفية العميد عدنان الحمادي قائد اللواء 35 مدرع وتفكيك قواته وشيطنه قوات أبوالعباس في تعز وإجبارها على مغادرة المحافظة، وخوض مواجهة غير مبررة ضد المجلس الانتقالي، وتجدد محاولات اغتيال الفريق صغير بن عزيز رئيس هيئة الأركان في الجيش اليمني بتواطؤ داخلي، كلها مؤشرات على وجود مخطط واسع لتصفية المكونات المناوئة للمشروعين التركي والإيراني في المنطقة، وتعبيد الطريق أمام اتفاق مشبوه رعته الدوحة وأنقرة وبعض الجهات مسقط، ودعّمته طهران لتغيير خارطة النفوذ في اليمن بعد خمس سنوات من الحرب، بحيث يتم تسليم شمال اليمن للحوثيين كوكلاء لطهران مقابل دعم طموحات الإخوان ومن خلفهم قطر وتركيا للسيطرة على جنوب اليمن.

المقاومة اليمنية تأبى الانجرار إلى معركة جانبية

كورونا يقرب نهاية نهج دولة الرعاية الشاملة في الكويت

الأزمة المالية تعيق تقديم هبات سخية للعاملين في مواجهة الوباء

وفرة المخزون لا تلغي ضرورة حسن التصرّف فيه

اصطدام القرار الحكومي الكويتي بتقديم هبات سخية لجميع العاملين في الصفوف الأولى بمواجهة جائحة كورونا، بواقع الأزمة المالية، يكشف مجدّدا عدم واقعية التمادي في تنفيذ سياسة دولة الرعاية الشاملة التي تمّ وضعها في سنوات الوفرة المالية، وتحوّلت في الوقت الراهن إلى ترف لا تسمح الظروف بتحمّل أعبائه وتبعاته.

الكويت – توقّعت مصادر كويتية فشل تنفيذ خطة حكومية لتقديم المواد التموينية مجانا لجميع منتسبي وزارات الدفاع والداخلية والصحّة نظرا لدورهم المحوري في مواجهة جائحة كورونا، وذلك بفعل صعوبة توفير الغطاء المالي الضروري لتنفيذ هذا الالتزام على مدى ستّة أشهر كاملة.

ويعكس ذلك إقبال الكويت على أزمة مالية بفعل تراجع أسعار النفط المورد الرئيسي للميزانية الكويتية إضافة إلى حالة الإغلاق التي طبّقها البلد مثل أغلب بلدان العالم لمحاصرة انتشار فايروس كورونا والتي أثّرت على السير العادي لمعظم الأنشطة الاقتصادية.

ونقلت صحيفة الرأي المحلّية الكويتية، الأحد، عن مصادر وصفتها بالمطلعة قولها إنّ وزارة التجارة والصناعة تستعدّ لمخاطبة مجلس الوزراء لإبلاغه بصعوبة تطبيق قرار صرف المواد التموينية مجانا لمدّة ستّة أشهر لكل العاملين في وزارات الصحة والداخلية والدفاع، ولكل العاملين في الصفوف الأمامية بمواجهة وباء كورونا، وذلك وفقاً للصيغة المقررة.

وعزت المصادر الأمر لصعوبة توفير الأموال اللاّزمة "والمبالغ المطلوب إنفاقها في هذا الخصوص بما يتناسب مع أعداد الشريحة التي يشملها القرار".

ويبدو أنّ القرار الحكومي بتوفير التموين المجاني للآلاف من المنخرطين بشكل مباشر في مكافحة وباء كورونا، جاء دون مراعاة للظروف المالية الطارئة مع أزمتي كورونا وأسعار النفط، وتمّ اتّخاذه في ضوء التوجّه العام المتّبع من قبل الدولة الكويتية والقائم على سخاء الهبات والتقديمات الاجتماعية.

لكنّ هذا التوّجه الذي ترسّخ طيلة سنوات من الوفرة المالية لم يعد مناسبا للمرحلة الحالية التي تتطلّب إدخال إصلاحات اقتصادية عميقة على رأسها تقليص الإنفاق العام والحدّ من الارتهان لموارد النفط، وهو ما تعبّر عنه القيادة الكويتية بوضوح وبشكل متكرّر دون وجود تجاوب فعلي من قبل هياكل الدولة ومؤسّستيها التشريعية والتنفيذية.

القرار الحكومي بمنح تموين مجاني للآلاف من الأفراد يتطلّب تمويلات إضافية لا توجد مصادر واضحة لتوفيرها

وسبق لأمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أن وصف جائحة كورونا بأنّها امتحان يستوجب استخلاص العبر والعظات، داعيا إلى ترشيد الإنفاق الحكومي والعمل على تنويع مصادر الدخل لتقليل الاعتماد على عوائد النفط. وقال في كلمة أدلى بها الشهر الماضي "إنّ الجائحة هزّت أركان اقتصاد العالم ونحن جزء منه"، مشيرا إلى أنّ "كويت الغد تواجه تحديا كبيرا وغير مسبوق يتمثل في الحفاظ على سلامة ومتانة اقتصادنا الوطني من الهزات الخارجية الناجمة عن هذا الوباء لاسيما التراجع الحاد في أسعار النفط وانخفاض قيم الأصول والاستثمارات مما سيؤثر سلبا على الملاءة المالية للدولة".

وتنتج الكويت يوميا قرابة 2.8 مليون برميل من البترول وتعتمد على هذه السلعة في توفير حوالي 90 في المئة من إيرادات ميزانيتها التي يتوقع أن يتضاعف عجزها لهذا العام، خصوصا وأنّ البلد مجبر على الالتزام بخفض إنتاجه اليومي من النفط بنحو 640 ألف برميل يوميا تنفيذا لاتفاق مجموعة أوبك + الهادف إلى الحدّ من تراجع الأسعار.

وخلصت وزارة التجارة الكويتية باعتبارها الجهة المسؤولة عن صرف الحصص التموينية، بحسب المصادر ذاتها إلى أنّ النجاح في تنفيذ خطة التموين المجاني يتطلّب "إدخال تعديلات جوهرية على القرار ليس أقلّها تحديد الجهة المعنية بتعزيز ميزانية التموين الإضافي والمبالغ المطلوب إنفاقها في هذا الخصوص بما يتناسب مع أعداد الشريحة التي يشملها القرار، مع تبيان أسماء المستفيدين.

وذكرت المصادر أن القرار جاء دون أن يحدد آلية التمويل التي تقابل التوسع المستهدف في صرف السلع التموينية، موضحة أن الميزانية المقررة للتموين سواء الغذائي أو الإنشائي مرتبطة بتقديرات محددة، وكميات معروفة سابقا، ومن ثم فإن أي استخدام مالي إضافي من هذه الميزانية، سينعكس عجزا على ميزانية الوزارة، وسيترتب عليه عجز مالي يحتاج إلى ميزانية إضافية.

وقالت إنّ وزارة التجارة شرعت بمجرد صدور القرار الحكومي في دراسة تطبيقه ووجدت أكثر من معوّق يدفع باستحالة التطبيق وفقا للصيغة المقترحة، فعلاوة على أنّ القرار لم يحدد ميزانية حكومية محددة للتمويل، لم يوضح بشكل صريح ما إذا كانت وزارة المالية ستوفّر ميزانية تعزيزية لتغطية الصرف التمويني الإضافي، كما لم يحدد قيمة إجمالية للدعم، موضّحة أنّ هناك معوّقا تمويليا إضافيا يتمثل في أن القرار وجّه بمنح تموين مجاني للمستفيدين وليس تقديم الدعم كما درج النظام التأميني، ما يرفع التكلفة بمعدلات عالية جدا.

ولفتت الوزارة إلى أن قرار منح التموين المجاني للعاملين في "الصفوف الأولى" بمواجهة كورونا يعني تحمل الدولة لقيمة الحصص التموينية الممنوحة للمستفيدين بالكامل الأمر الذي سيضاعف التكلفة، موضحة أن ما يزيد العبء المالي أكثر أن القرار يؤدي إلى توسعة قاعدة المستفيدين بأعداد مبهمة لكنها ستكون كبيرة جدا، خصوصا من المنتسبين لوزارة الصحة.

وأمام هذا التوسع الكبير في صرف الحصص التموينية، ترى الوزارة أنه يتعين أن يتضمن القرار محددات التمويل، والجهة المعنية بتغطية الإنفاق الإضافي، لاسيما أن ميزانية التجارة تواجه سنويا عجزا تقليديا وتحتاج إلى ميزانيات تعزيزية للاستمرار في صرف الحصص التموينية المسجلة لديها.

وبدأت السلطات الكويتية تستشعر وطأة الإجراءات الاستثنائية المتّخذة لمواجهة جائحة كورونا على اقتصاد البلاد، وبالتالي على الأوضاع الاجتماعية لسكّانها، واتّجهت لهذا السبب إلى انتهاج الأسلوب المتّبع في كثير من بلدان المنطقة والعالم والقائم على الخروج التدريجي والحذر من حالة الإغلاق وتخفيف القيود على حركة الأفراد وممارسة الأنشطة الاقتصادية، بالتوازي مع تطبيق الإجراءات الصحية الهادفة للحدّ من انتشار الوباء مثل لبس الكمامات في الأماكن العامّة والحفاظ على حدّ أدنى من التباعد الاجتماعي في العمل والتنقّل وغيرهما.

الإمارات وبرنامج الأغذية العالمي في جبهة موحدة ضد كورونا

أكرا – يعوّل برنامج الأغذية العالمي على شراكته مع دولة الإمارات العربية المتّحدة، في دعم الدول الأقلّ قدرة على مواجهة جائحة كورونا والأشد حاجة للمساعدة حتّى تتمكّن من مواصلة تأمين الغذاء والدواء لسكّانها في ظل التحدّيات الإضافية التي فرضها الوباء، لاسيما على دول القارّة الأفريقية التي لا تنفكّ المنظّمات والشخصيات المعنية بالشأن الإنساني تحذّر من تركها لمصيرها في مواجهة الجائحة.

وأعرب ديفيد بيزلي المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي التابع لمنظمة الأمم المتحدة عن تقديره لدولة الإمارات على مساعدتها في توفير الإمدادات الصحية والإنسانية للدول المتضررة من جائحة كورونا. وتوجّه مدير البرنامج التابع للأمم المتّحدة أثناء استقباله طائرة شحن إماراتية محمّلة بإمدادات طبيّة في مطار أكرا بغانا، بالشكر إلى الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي على استجابته لطلب تقدم البرنامج للحصول على مساعدات، قائلا إنّ تلك الاستجابة وسرعة تنفيذها سيساهمان في إنقاذ الكثير من الأرواح.

وأكد في مقطع فيديو بثّه عبر حسابه بموقع تويتر أنّ الجسر الجوّي الجديد "يعكس التعاون المشترك البنّاء بين الإمارات وبرنامج الأغذية العالمي في ظل هذه الأزمة".

وسبق للشيخ محمد بن زايد أن أكّد في مكالمة هاتفية مع ديفيد بيزلي حرص دولة الإمارات على التعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة والهيئات والمؤسسات التابعة لها، في تقديم الدعم الإنساني للدول والمجتمعات التي تحتاج الى المساعدة في مواجهة وباء كورونا والحد من انتشاره.

وكانت الإمارات قد أطلقت بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي جسرا جويا دوليا لتوفير الإمدادات الصحية والإنسانية التي تشكل شريان حياة للمجتمعات الهشة التي تعاني من جائحة كورونا في كافة أنحاء العالم.

ويمثل الجسر الجوي المشترك مساهمة كبرى في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية العالمية لمكافحة الجائحة. وسيربط بشكل منتظم بين دولة الإمارات ومواقع رئيسية في كافة أنحاء أوروبا وأفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، لتوفير المستلزمات والمعدات الطبية، وآلاف الأطنان من البضائع الحيوية لتلبية احتياجات المجتمعات الهشة والعاملين في الصفوف الأمامية بمواجهة كورونا في أكثر من 100 دولة في العالم خلال الأشهر المقبلة وحتى نهاية العام الجاري.

ديفيد بيزلي

مساعدات الإمارات تنقذ الكثير من الأرواح